

ورقة سياسية

فشل احتواء إيران المظاهر وال المجالات



المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير



تاريخ الإصدار: 10 حزيران / يونيو 2021



مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development



فشل احتواء إيران المظاهر وال المجالات

علي ملي - باحث دكتوراه في القانون الدولي الخاص



10 حزيران 2021

الإحتواء بين نشأة المفهوم والتطبيق:

الإحتواء مفهوم تم تطويره ليدخل على وعي الإدارة الأمريكية عام 1946، في برقية أرسلها سفير الولايات المتحدة في روسيا حينها جورج كينان إلى مكتب وزارة الخارجية في واشنطن عُرفت حينها بالبرقية الطويلة عرض فيها كينان لرؤيه جديدة تقضي بتحويل شكل الصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي من الصدام المباشر إلى "الإحتواء".

في هذه البرقية وصف كينان أهداف القوة في السياسة الخارجية السوفياتية، "المستوحاة من النظرية الثورية كما من التقاليد القيصرية ، واقتراح إحتواء هذا الضغط بـ'قوة مضادة'". وكذلك قال أن "العنصر الأساسي في كل سياسة الولايات المتحدة حيال الاتحاد السوفيتي، يجب أن يكون السد الطويل والصبور، لكنه الحازم والحد من الاتجاهات الروسية التوسعية". لذا إنطلق كينان في شرحه لسياسة الإحتواء من ضرورة وجودها لضمان القوة الأمريكية في الشؤون الدولية وللجم التوسيع السوفيatici.

كذلك قد تمّ الربط بين هذه السياسة ومهمة الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ النظام الأمني العالمي، حيث نادى كلارك كليفورد إلى "مهمة أمنية أمريكية عالمية تحضن كل الأقطار الديموقراطية التي يخطرها الإتحاد السوفيatici". وفي هذا السياق يعرفها عبد القادر فهمي على أنها "أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في مواجهة الإتحاد السوفيتي. وكان الدافع من ورائها القلق الأمني المتزايد من تنامي الخطر الشيوعي الظاهر الذي سيطر على وسط وشرق أوروبا، مع إمكانية انتشاره إلى مناطق أخرى من العالم".

تلقّف الرئيس هاري ترومان نظرية كينان لتصبح مبدأً له سياسات وادوات وبهذا صار كينان مهندس الحرب الباردة ومضت الولايات المتحدة بسياسة إحتواء الإتحاد السوفيatici من دون تعين ساعة صفر تنتهي بها المواجهة الباردة في الأشهر الأخيرة قبل تفكك الإتحاد السوفيatici وأشارت أغلب التقديرات الإستخبارية الأمريكية التي كشف عنها لاحقاً بأن الإتحاد قد يستمر لعقدين جديدين وعلى الإدارة الأمريكية أن تحافظ على ستاتيكو الإحتواء القائم منذ الأربعينيات إلا أن المفاجأة كانت أن الإتحاد تفكك بعد أشهر قليلة من هذه التقارير وهذا إن دل على شيء فهو يشير إلى أن الإحتواء الأمريكي له نقطة بداية تحددها الإدارة الأمريكية وليس له نقطة نهاية محددة يمكن حصرها وتشخيصها وبالتالي هي سياسة مفتوحة من سلبياتها أنها تستنزف الخصم وتستنزف معتمدها أيضاً.

إلى جانب الإتحاد السوفيatici ولد عدو جديد للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، عداوة إشتعلت في أواخر السبعينات وتمتد إلى يومنا هذا واستخدمت فيها الولايات المتحدة الكثير من أوراقها من الصدام العسكري بالوكالة إلى تفعيل الإحتواء بأقصى أدواته.

تجليات الإحتواء بين حرب الوكالة والعقوبات الاقتصادية :

قطعت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام 1980، وقررت فرض حظر عليها في أعقاب الثورة الإسلامية الإيرانية واحتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران.

ومنعت العقوبات الأمريكية دخول الصادرات الإيرانية إلى أمريكا، باستثناء الهدايا الصغيرة ومواد المعلومات والأغذية وبعض أنواع السجاد.

وفي أيلول عام 1980 فعّلت واشنطن خيار حرب الوكالة يومها كان الوكيل صدام حسين الذي شنَّ حرباً على إيران إمتدّت لثماني سنوات تلقى خلالها كل أشكال الدعم من الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة إنّهت الحرب العراقية الإيرانية باتفاق تم توقيعه في أوائل التسعينات وبرز حينها مفهوم الإحتواء المزدوج.

عهد كلينتون

الذي يستمر مع تعزيز واشنطن عام 1995 في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون العقوبات المفروضة على إيران، حيث اتهمتها بدعم ما تصفه بالإرهاب الدولي، ومعارضة جهود السلام في الشرق الأوسط، والسعى للحصول على أسلحة للدمار الشامل. وتضمنت الأوامر التنفيذية التي أصدرها كلينتون منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران. وفي العام نفسه أقر الكونغرس قانوناً يجعل الحكومة الأمريكية تفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني بأكثر من 20 مليون دولار في السنة.

بوش الابن

بعد مجيء الرئيس جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، أصدر قراراً في يونيو/حزيران 2006 يجمد الحسابات المصرفية لشخصيات مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

ووافق الكongress الأميركي لاحقاً على تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، التي هدفت إلى وقف الدعم المالي الذي يمكن أن يساعد طهران في صنع أسلحة نووية

كما فرضت واشنطن في أكتوبر/تشرين الأول 2007 عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية، وأطلقت عبارة "ناشر أسلحة الدمار الشامل" على الحرس الثوري الإيراني. ومنذ ذلك الوقت أضافت وزارة الخزانة المالية العديد من المصارف الإيرانية الأخرى إلى قائمة السوداء.

وحددت وزارة الخزانة الأمريكية نحو 20 شركة بترولية وبتروكيميائية على أنها واقعة تحت سيطرة الحكومة الإيرانية، مما يجعلها غير مؤهلة للتعامل مع قطاع الأعمال الأميركي.

وفي عام 2008، فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية على مسؤولين إيرانيين وشركات تتهمها واشنطن بمساعدة إيران على تطوير برنامجها النووي.

وشملت العقوبات ستة شخصيات، أبرزهم قائد الحرس الثوري حينها يحيى رحيم صفوی، والمُسؤول الكبير في وزارة الدفاع محسن فخر زاده مهابادي، إضافة إلى مسؤول في البرنامج النووي وأحد مسؤولي برنامج الصواريخ البالستية ومسؤولين في الصناعات العسكرية الإيرانية.

كما تتضمن العقوبات خمس شركات يعتقد أن لها صلة بمؤسسة العسكرية الإيرانية. وبموجب العقوبات تجمد أرصدة الشخصيات والشركات في البنوك الأمريكية إن وجدت وينع الأميركيون من التعامل معهم.

عهد أوباما

واستمرت إدارة الرئيس السابق باراك أوباما بعد وصولها إلى البيت الأبيض في هذه السياسة إزاء طهران، ففي يناير/كانون الثاني 2010 أقر أوباما قانون عقوبات شاملة على إيران ومنع الاستثمار فيها.

وفي يونيو/حزيران 2011 أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج للمقاومة وقوات إعمال القانون الإيراني وقائدها إسماعيل أحمدی مقدم. وتم بموجب هذه العقوبات تجميد أي أصول تؤول للمستهدفين وتحظر تعامل كل الأميركيين أفراداً أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة.

ووصفت واشنطن يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 إيران بأنها "منطقة رئيسية لغسل الأموال"، وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأمريكية بالامتناع عن التعامل مع إيران.

كما وضعت الولايات المتحدة 11 جهة متهمة بمساعدة إيران فيما يتصل ببرنامجها النووي على قائمة السوداء، ووسعـت عقوباتها لتسهـل شركـات تساعد إـیران في صناعـتها النفـطـية والـبتـروـكيـمـيـائـية.

وأقر أوباما أيضاً يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الذي يُعد القناة الرئيسية لعوائد النفط. وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسسات التي تطولها العقوبات من الأسواق المالية الأمريكية.

ولممارسة مزيد من الضغوط على السلطات الإيرانية، قررت الولايات المتحدة في يونيو/حزيران 2013، فرض مزيد من العقوبات على إيران عبر استهداف العملة الإيرانية وقطاع السيارات، وعزـت ذلك إلى عدم تعاون طـهرـان في ملفـها النوـويـ.

وعـرفـتـ العلاقاتـ الـأمـيرـكـيـةـ الـإـيرـانـيـةـ انـفـراجـاـ بـعـدـ إـبرـامـ طـهرـانـ وـمـجـمـوعـةـ "ـ1+5ـ"ـ يـوـمـ 14ـ يـوـليـوـ/ـقـوـزـ 2015ـ اـتـفـاقـاـ بـشـأنـ البرـنـامـجـ النـوـويـ الـإـيرـانـيـ،ـ حـيـثـ أـلـغـتـ واـشـنـطـنـ عـقـوـبـاتـهاـ الـمـتـصـلـةـ بـالـبـرـنـامـجـ النـوـويـ بـحـقـ إـیرـانـ،ـ دـوـنـ أـنـ يـشـمـلـ ذـلـكـ الإـجـرـاءـاتـ الـعـقـابـيـةـ الـتـيـ اـتـخـذـتـهاـ واـشـنـطـنـ ضـدـ إـیرـانـ الـمـتـهـمـةـ باـعـتـبارـهاـ "ـدـوـلـةـ دـاعـمـةـ لـلـإـرـهـابـ"ـ وـبـإـدـارـةـ بـرـنـامـجـ صـارـوـخـيـ بـالـسـتـيـ.

وـضـمـنـ سـيـاقـ رـفـعـ الـعـقـوـبـاتـ،ـ أـصـدـرـتـ وـزـارـةـ الـخـزانـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ فـيـ سـبـتـمـبرـ/ـأـيلـولـ 2016ـ رـخـصـتـيـنـ تـسـمـحـانـ بـتـصـدـيرـ بـعـضـ الطـائـرـاتـ مـنـ إـنـتـاجـ إـیرـانـ.

وـوـافـقـتـ طـهرـانـ بـمـقـتضـىـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ أـخـذـ سـلـسـلـةـ مـنـ الـخـطـوـاتـ،ـ مـنـ بـيـنـهـاـ تـقـلـيـصـ عـدـدـ أـجـهـزـةـ الـطـرـدـ الـمـرـكـزـيـ،ـ وـتـعـطـيلـ جـانـبـ رـئـيـسيـ مـفـاعـلـ آـرـاـكـ النـوـويـ،ـ مـقـابـلـ تـخـفـيفـ الـعـقـوـبـاتـ الـتـيـ تـفـرـضـهاـ عـلـيـهـاـ الـوـلـاـتـ الـمـتـهـدـةـ وـالـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـالـاـتـحـادـ الـأـورـوـيـ بـدـرـجـةـ مـلـمـوـسـةـ.

وـغـداـ رـفـعـ الـعـقـوـبـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـبـرـنـامـجـ النـوـويـ عـنـ طـهرـانـ وـبـدـءـ تـطـبـيقـ الـاـتـفـاقـ النـوـويـ،ـ أـعـلـنـتـ واـشـنـطـنـ فـيـ دـيـسـمـبـرـ/ـكـانـونـ الـأـوـلـ 2016ـ فـرـضـ عـقـوـبـاتـ جـديـدةـ عـلـىـ إـیرـانـ تـعـلـقـ بـرـنـامـجـهاـ لـلـصـوـارـيـخـ الـبـالـيـسـتـيـةـ،ـ وـقـالـتـ وـزـارـةـ الـخـزانـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ فـيـ بـيـانـ إـنـهـاـ أـدـرـجـتـ خـمـسـةـ مـوـاطـنـيـنـ إـیرـانـيـنـ وـشـبـكـةـ مـنـ الشـرـكـاتـ الـعـالـمـةـ فـيـ الـإـمـارـاتـ وـالـصـينـ عـلـىـ الـقـائـمـةـ الـمـالـيـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ السـوـدـاءـ.

وبعد وصول إدارة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض يوم 20 يناير/كانون الثاني 2017، عادت الإدارة الأمريكية إلى سلاح العقوبات ضد طهران، وأعلنت واشنطن في فبراير/شباط 2017 فرض عقوبات جديدة على 13 فرداً و12 كياناً إيرانياً يعتقد ارتباطهم بالبرنامج الصاروخي، وبدعم ما تصفه بالأنشطة الإرهابية.

وجاء ذلك بعد أن كشف وزير الدفاع الإيراني العميد حسين دهقان أن بلاده أجرت تجربة صاروخية، معتبراً أنها لا تنتهك الاتفاق النووي الموقع مع الدول الست الكبرى في 2015، ولا القرار الأممي 2231 الذي صادق على الاتفاق.

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية -في بيان على موقعها بالإنترنت- إن العقوبات تتضمن تجميد مصالح وممتلكات هذه الكيانات وحظر التعامل معها على المواطنين الأميركيين، وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى إيران يتخد عدد من هذه الكيانات من لبنان والصين والإمارات مقرات لها.

واعتبرت الوزارة أن ما وصفته بدعم إيران المستمر للإرهاب وتطوير برنامجها الصاروخي، يشكلان تهديداً للمنطقة وللحلفاء الولايات المتحدة حول العالم.

النتيجة مزيد من توسيع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط

وبالرغم من كل ما تقدّم لم تنجح واشنطن في تقويض النفوذ الإيراني أو حتى إحتواه في مرحلة ما فقد استمرت إيران في دعمها لحركات مقاومة حليف الولايات المتحدة الأول "إسرائيل"، وقد شمل الدعم مختلف الأصعدة المالية والعسكرية وحتى البشرية التي إستهدفت تنمية الكاد المقاوم عبر نقل الخبرة إليه ليصبح حالة مستقلة تحتاج إلى إحتواء أمريكي وبالفعل بُرِز التحرر الإيراني من قيود الإحتواء الأمريكي بشكل واضح في معركة سيف القدس التي وقعت بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال الصهيوني والتي إستخدمت فيها المقاومة الفلسطينية صاروخ إيرانية دقيقة إستهدفت فيها مدن ومستوطنات العدو

أما على مستوى النمو فقد أرادت واشنطن من خلال سياسة الإحتواء إيقاع إيران في هوة عميقة من العجز الاقتصادي والتأخر في النمو بكافة المجالات إلا أن الأرقام الإيرانية سجلت خلاف ذلك فقد إستطاعت طهران تطوير مفهوم له هوية وهو الاقتصاد المقاوم أي اقتصاد الناس.

هذه الهوية تخدم الاقتصاد الوطني وتحمي مقدرات الدولة للإستفادة منها لمصلحة الوطن لا الخارج. الاقتصاد الإيراني صنف عام 2010 كثالث أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، والـ29 في العالم حيث بلغ ناتجه المحلي حينها ما يقارب 337 مليار دولار. صحيح أن النفط كان يشكّل القسم الأكبر من هذا الناتج المحلي، ولكن يجب أن لا نغفل أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الحصار على إيران عام 1979 واتخذت قضية العقوبات وسياسة الحصار الاقتصادي كخيار استراتيجي بصراعها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما بعد انتصار الثورة الإسلامية.

الناتج المحلي الإيراني وصل إلى 400 مليار دولار عام 2015

وسط هذه الظروف، سارعت إيران إلى التخطيط الصحيح لمواجهة هذا الحصار فالناتج المحلي الإيراني وصل إلى 400 مليار دولار عام 2015، وبالتالي عندما تم إبرام الاتفاق النووي تم إبرامه على أساس أن هذا البلد يتتطور بشكل كبير جداً حيث كان تصنيف الاقتصاد الإيراني في المرتبة العشرين في العالم.

ولو أردنا جمع الناتج المحلي للدول المحيطة بإيران من أفغانستان إلى باكستان، تركمنستان، أذربيجان، أرمينيا، إذا أردنا جمع الناتج المحلي لهذه الدول أقل من الناتج المحلي لإيران المحاصر والمعاقب.

حتى أنَّ هذه الدول لا تملك اكتفاء ذاتيًّا، بينما إيران تمتلك اكتفاء ذاتياً زراعياً، صناعياً، اقتصادياً، تجاريًّا، صحيًّا، مالياً، خدماتياً، تقنيات نانو، وصولاً إلى الملف النووي. فضلاً عن ذلك، تمتلك إيران 10 بالمائة من احتياطي النفط الخام في العالم، و15 بالمائة من احتياطي الغاز في العالم، أضف إلى أنَّ إيران دولة شابة بامتياز حيث تمتلك طاقة شبابية تتجاوز الـ 40 مليون مواطن.

نمو الانتاج الزراعي وصل إلى 21 بالمائة

عملت إيران بشكل أساسي على تحقيق الإكتفاء الذاتي. وبالدرجة الأولى عبر زيادة الناتج المحلي خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.

في القطاع الزراعي وعام 1990 كانت المياه تصل إلى 20 بالمائة من الأراضي الزراعية، وبعد أن جرى وضع خطة في تلك الفترة أصبحت المياه على مشارف عام 2005 تصل إلى 90 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة. إزاء هذه الخطوة ارتفع الإنتاج بشكل كبير جداً فالناتج الزراعي اليوم يصل إلى حدود العشرين بالمائة من الناتج المحلي. وعليه، لم تكتف إيران بتؤمن الإكتفاء الذاتي بل باتت دولة مصدرة.

نسبة نمو الإنتاج الزراعي وصلت بين عامي 2019-2020 - ووسط أقصى حصار- وصلت إلى 21 بالمائة، والتصدير إلى 13 بالمائة .

بالرغم من الإحتواء الأميركي وسياسات العقوبات القصوى تقدَّمت سبقت إيران الثورة بأشواط إيران الشاه حيث كانت حينها دولة تمتلك النفط والغاز فقط الذي تحصل عليه بريطانيا بشكل كامل، مقابل أن تكون إيران سوقاً استهلاكياً في أوروبا، إذ كل المنتجات في إيران كانت مستوردة من الخارج. وبهذا المعنى، كان السوق الإيراني استهلاكي غير إنتاجي. أما إيران الثورة فأصبحت تنتج كل شيء في الداخل ولا تستورد أي شيء من الخارج، ما يشكل نموذجاً مهماً جداً .

اكتفاء ذاتي على صعيد المنتجات الزراعية والمأowad الأولية المهمة للصناعة

وعلى صعيد المنتجات الزراعية، ثُمَّة اكتفاء ذاتياً في القمح، الأرز، الفستق الحلبي، الزعفران، التبغ والتبناك، الشعير، الذرة، القطن، الشاي، الفواكه، البطاطا، التوابل، الحمضيات، الفول، الكمون، الزيبيب والجوز. وعلى صعيد الإنتاج

الصناعي، تبين بحسب الدراسات أن الإقتصاد الإيراني يمتلك جميع المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي فهذا الأمر مهم للإقتصاد المقاوم للحد من التضخم وزيادة النمو من خلال الإنتاج الصناعي وخلق فرص عمل متعددة لمجموعة كبيرة من القطاعات .

صناعات متعددة ومتنوعة

وعلى الصعيد الصناعي فصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتي تشتمل 16 بالمئة من الناتج المحلي. هذه الصناعات تمكنت عام 2015 -عندما لم يكن هناك حصار- من جني 9 مiliار دولار كإيرادات للدولة. وصناعة النسيج والملابس الجاهزة والتي تشتمل 11 بالمئة من الناتج المحلي ، تمكنت في عام 2016 من تصدير منتجات بحوالي المليار دولار إلى الخارج، أضاف إلى أن هناك صناعات عدة مهمة كصناعة الآلات والمعدات الصناعية، الصناعات التحويلية، صناعات النفط والغاز، الخام، الحديد، النحاس، الزنك، الكبريت، والمنغنيز. صناعة مواد البناء، وصناعة الزجاج، إذ تنتج إيران 1.2 مليون طن سنوياً من الزجاج، وهذه الصناعة تعتبر الثالثة عالمياً رغم الحصار. وعندما منعت الدول من التعامل مع إيران كان هناك 14 دولة في العالم تحصل على هذه الصناعة من إيران بشكل أساسي كالهند، البرازيل، دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط .

إنتاج الحديد وصل عام 2015 إلى 10 مليون طن

وفي ما يتعلق بصناعة الحديد، فتشير البيانات إلى أنه وفي عام 2015 وصل إنتاج الحديد إلى 10 مليون طن، وكانت إيران تتجه من خلال خطتها لعام 2025 أن تنتج ما يقارب 55 مليون طن لتصبح الدولة الثالثة عالمياً في هذا الإطار، وما زالت مستمرة في هذا المشروع رغم العقوبات والحاصر .

جامعات في المرتبة التاسعة عالمياً

حافظت طهران على حصانة المجتمع في أقسى ظروف الإحتواء الأمريكي فبقي الأمن الغذائي قائماً كما العدالة الاجتماعية التي تتجلى من خلال تأمين العلم والطبابة. هذان القطاعان مؤمنان في إيران مجاناً بنسبة 90 بالمئة. حتى أن تصنيف الجامعات بات متقدماً، فجامعة "شريف" للهندسة والتكنولوجيا والمعرف بشهادتها دولياً تعد الجامعة التاسعة في العالم بحسب تصنيف "الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية" .

طبابة متقدمة وشبه مجانية

أما الطبابة، فالوزارات والمؤسسات المعنية بالصحة توفر الطبابة بشكل شبه مجاني وتدعم تطوير القطاع الصحي بشكل كبير جداً وبالتالي فالإنتاج العلمي في إيران في قطاع الصحة وصل إلى نسب مرتفعة جداً خاصة أن إيران حققت تقدماً كبيراً على صعيد الأمراض المستعصية، السرطان، زراعة الأعضاء، جراحة العيون.

سُجّلت إيران إنتاج أكثر من 34155 مقال علمي عام 2012، وفي 2015 وصل الإنتاج إلى 33 ألف مقال علمي، وفي عام 2019 وصلت المقالات العلمية إلى 34 ألف مقال.

دولة ذات شخصية مستقلة

بقيت الهيكلية الاقتصادية في إيران متماسكة، فالجمهورية الإسلامية ذات شخصية مستقلة اقتصادياً في المنطقة وهذه إحدى إنجازات الثورة التي أنتجت دولة ذات شخصية مستقلة. هذا الواقع يدفع بالولايات المتحدة إلى الشعور بالقلق الكبير.

الهيكل الاقتصادي الإيراني هو الأكثر تنوعاً مقارنة بالدول الموجودة كأعضاء في منظمة "أوبك". صحيح أن النفط والغاز يشكل القطاع الرائد في إيران ولكن نضيف إليه قطاع البتروكيماويات، الصلب والغاز، الحديد، النسيج، صناعة السيارات إذ تنتج إيران في ذروة الحصار مليون 600 ألف سيارة، الخدمات المالية والبورصة، صناعة المواد الغذائية، صناعة الأدوية، الصناعة العلمية من رسائل ودراسات عليا، علم الفضاء، هندسة الطرقات، تكنولوجيا النانو، المرافق البحرية والجوية، القدرة النووية الاقتصادية السلمية الإنتاجية.

موقع إيران الجغرافي مهم جداً

فشل الاحتواء الأمريكي في معالجة إمكانيات الجغرافيا الإيرانية فهي تطل على مضيق هرمز والذي يعتبر أهم مضيق في العالم على الصعيد النفطي حيث يمر عبره 17 مليون برميل نفط يومياً أي ما يقارب ثلث تجارة النفط المنقوله بحراً، والتي تشكل 20 بالمئة من إجمالي إنتاج النفط عالمياً. كما تملك إيران 3.7 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً أي ما يمثل فعلياً 30 بالمئة من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً.

عام 2015 بلغ احتياطي النفط في إيران 158 مليار برميل. وهنا نتحدث عن 10 بالمئة من احتياطي النفط بالعالم و13 بالمئة من احتياطي منظمة أوبك المصدرة للبترول. و 70 بالمئة من احتياطي النفط الخام الإيراني موجود بحقول برية وتكلفة استخراجه ليست عالية. أما في بحر قزوين فالاكتشافات النفطية لم تصدر بعد، فاحتياطي الغاز يصل في إيران إلى ألف 207 تريليون قدم مكعب ما يعطيها المرتبة الثانية عالمياً من احتياط الغاز الذي يكفي أوروبا لستة عام قادمة.

نتيجة إحتواء 40 عاماً : مزيد من التوسيع والقوة

كل ما تقدم أجزته إيران الثورة وهي محاصرة بسياسة الاحتواء الأمريكية التي لم تمنعها من دك قاعدة عين الأسد في العراق بأنواع متطرفة من الصواريخ البالستية المحلية الصنع كما لم تمنعها من تكبيد حليف أمريكا الأول في المنطقة خسائر طائلة طالت عمقه المادي والمعنوي ووضعتها في خطوط متسارعة نحو تفعيل خطه الإنحداري نحو الزوال لذلك لا بد من السؤال في ظل ما يحدث في فيينا من محادثات يعلو فيها السقف الإيراني وبعد معركة سيف القدس

وتراكم القوة الردعية لحلفاء إيران في المنطقة هل أصبح بالإمكان القول بأن "الإحتواء" أصبح ورقة إستنزاف لواشنطن ومصدر قوة لطهران؟